

سياسات التبادل المتكافئ كمدخل لعلاج الأزمة المالية والمصرفية –
تجربة دول الاتحاد النقدي الأوربي

اعداد الباحث

احمد عبدالواحد السيد يوسف

باحث ماجستير اقتصاد

كلية التجارة جامعة الزقازيق

ملخص البحث

يهدف البحث الى دراسة الوحدة النقدية الأوروبية وبحث المشاكل والأزمات التي تعرضت لها بعد فترة نجاح قصيرة لأجل تقديم الحلول المقترحة وقياسها تجريبيا، حيث تعرض الباحث للاطار النظرى للتوحيد النقدي والتاريخ الاقتصادي للوحدة الأوروبية مع عدم اغفال الجانب السياسى والظروف المرتبطة بالوحدة الأوروبية.

ثم قام الباحث بتحليل أزمات الاتحاد النقدي الأوربي وايجازها في ثلاثة أزمات رئيسة هي أزمة الاقتصاد الكلى معبرا عنها بقضايا النمو والبطالة ثم الأزمة المالية والمصرفية، وتم تقييم الأداء الاقتصادى لمنطقة اليورو وتقييم عمل السياسة النقدية والمالية ودورها في تحقيق أهداف الوحدة النقدية الأوروبية بجانب دراسة محددات النمو داخل الاتحاد النقدي الأوربي والبلدان الأعضاء.

وجاءت الدراسة التجريبية لقياس محددات النمو بدول الاتحاد النقدي الأوربي وتحليل منافع التبادل لتقديم الحلول والمقترحات اللازمة لكسر حلقة الأزمات وإمكانية تحقيق النمو المرتفع والذي كان احد أهم أهداف اطلاق الاتحاد النقدي الأوربي وتحقيق المنافع وراء الالتحاق له بالنسبة للبلدان الأعضاء.

الكلمات الأساسية: التبادل المتكافئ، الأزمة المالية، الأزمة المصرفية، الاتحاد النقدي الأوربي

مشكلة البحث

لما كان تحقيق معدلات نمو مرتفعة هدفا أساسيا لاطلاق الاتحاد النقدي والذي لم يتحقق فعليا بل ذهبت منطقة اليورو بعيدا بالوقوع في فخ أزمات عاصفة كشفت عن التكامل الاقتصادي والنقدي المنقوص حيث قصور في التصميم والبناء المؤسسي للاتحاد ، وكشفت الأزمة عن صعوبة كبيرة تواجه البلدان الأعضاء في حالة الصدمات ولا توجد آليات كافية على المستوى فوق القومى لمواجهة الصدمات عند فشل الحكومات الوطنية حتى تحولت الصدمات الى أزمات حادة ترفع تكلفة بقاء الاتحاد النقدي على قيد الحياة فأزمات الاتحاد في أصلها تعود الى مشاكل الاقتصاد الجمعي وتفاوت الأداء الاقتصادي بين بلدان اليورو حيث دول المركز التي هي أفضل حالا مثال ألمانيا، فرنسا وهولندا بجانب دول الهامش المتعثرة مثال اليونان، قبرص، إيرلندا، إيطاليا واسبانيا والأزمة في طبيعتها تعود للأداء الاقتصادي المتراجع حيث النمو الضعيف جدا والسالب أحيانا وانتشار البطالة التي سجلت معدلات قياسية في منطقة اليورو والتي بلغت ١٢% سنة ٢٠١٣ في الوقت الذي تفاقمت فيه أزمة الديون السيادية وارتفاع اجمالي الدين العام لمعدلات كبيرة فاقت المعدل المقرر في معايير التقارب طبقا لاتفاقية ماستريخت وميثاق الاستقرار والنمو وتشابك سوء الأداء المالي مع تعثر البنوك والأزمة المصرفية حيث تترابط الأزمات جميعها وتغذى بعضها البعض.

هدف البحث

تقديم سياسات مقترحة لمعالجة أزمات منطقة اليورو هو الهدف من البحث وينظر الى ادراك النمو الاقتصادي على أنه المفتاح الذي يمكن البدء منه للخلاص من دائرة الأزمات ، حيث يهتم البحث بدراسة محددات النمو في منطقة اليورو مع القياس التجريبي للخروج بأدلة تقودنا الى متغيرات من شأنها أن تحفز النمو بمنطقة اليورو مع اقتراح بعض الآليات والسياسات في مسائل السياسة النقدية والمالية لعلاج الأزمات المالية والمصرفية ، كما يناقش البحث الجانب السياسي للأزمة وتأثيره في إدارة الأزمات الراهنة ودور الهيكل التنظيمي والتشريعات الحالية في تفاقم الأزمة والفشل المؤسسي في مواجهتها قبل أن يتم عرض الأزمات وتوضيحها والتاريخ الاقتصادي لمراحل انطلاق الاتحاد النقدي الأوروبي

أهمية البحث

تأتى أهمية البحث كون الاتحاد النقدي الأوربي أحد أهم صور التكامل الاقتصادي حالياً وأكثره نضجا ويشغل اهتماما أكاديميا واسعا على المستوى الدولي بجانب المتابعة الإعلامية والجماهيرية الكبيرة في أوروبا بمستجدات الوضع هناك ورغم أهمية اليورو والأحداث المتسارعة اقتصاديا إلا أن المكتبة العربية تفتقر الى الاهتمام والبحث بمسألة هامة تخص حقل الاقتصاد الدولي والدراسات القليلة التي تناولت اليورو اهتمت فقط بالتطور التاريخي لمراحل انشاء الاتحاد النقدي الأوربي والعلاقات التجارية مع مصر من حيث الصادرات والواردات وميزان المدفوعات ولم تنطرق الى الأزمات والقضايا المثارة على الساحة الأوربية والدولية التي تتعرض لها أوروبا وهى حقا مناسبة للبحث والشغل الأكاديمي.

ومن ناحية أخرى اهتم البحث بتقديم معالجات مقترحة تتناول قضايا الاقتصاد الكلى وعلى رأسها النمو الاقتصادي من خلال دراسة تجريبية ثم اقتراحات تخص السياسة النقدية والمالية لعلاج الأزمة المالية والمصرفية ، ونلخص أهمية البحث في النقاط التالية:

- تناول مراحل انشاء الاتحاد النقدي الأوربي من منظور اقتصادى مع عدم اغفال ظروف السياسة
- تقييم الأداء الاقتصادي للاتحاد النقدي الأوربي منذ انطلاقه من خلال أداء السياسة النقدية والمالية واستعراض الأزمات الثلاثة التي يعانى منها الاتحاد النقدي تحليل الجانب السياسى للأزمة
- بحث محددات النمو لبلدان الاتحاد النقدي تجريبيا لتقديم أدلة لأهم محددات النمو حتى يمكن بناء سياسات لحفز النمو بناء على تلك الاستدلالات
- بحث وضع ظروف تخص التبادل التجارى بين بلدان اليورو لزيادة المنافع لبلدان الهامش حتى يمكنها حفز النمو الاقتصادي من خلال بحث مقترح التبادل المتكافىء.

فروض البحث

- أن قصور الأداء فيما يخص الاقتصاد الجمعى هو جوهر أزمات الاتحاد النقدي الأوربي
- وجود علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي ومعدل التبادل الدولي، إنتاجية العمل والانفاق على البحث والتطوير
- وجود علاقة عكسية بين متوسط الأجور ومعدل التبادل الدولي

منهجية البحث

استقر الباحث على استخدام المنهج الاستقرائي فيما يخص الجزء التحليلي لتناول الاطار الفكري والتأصيل النظرى للبحث وعرض الجانب التاريخى لمراحل بناء الاتحاد النقدى الأوربي ثم تحليل أزمات اليورو وتقييم الأداء الاقتصادى منذ انطلاق الاتحاد النقدى وعلى الجانب الآخر فقدم الباحث دراستان تجريبيتان مستخدما الأسلوب القياسى في صياغة كل نموذج واختبار الافتراضات لقياس النمو الاقتصادى ومعدل التبادل الدولى لبلدان الاتحاد النقدى الأوربي باستخدام البيانات المنشورة من قبل صندوق النقد الدولى ومكتب الإحصاءات الأوربي (يوروستات).

حدود البحث

يختص البحث بقضايا ومشاكل بلدان الاتحاد النقدى الأوربي

خطة البحث

الفصل الأول: الاطار النظرى والتاريخ الاقتصادى للتكامل النقدى الأوربي

المبحث الاول: التكامل الاقتصادى النقدى فى الأدب الاقتصادى

المبحث الثانى: التاريخ الاقتصادى لنشأة الاتحاد النقدى الأوربي والعملية الوحيدة " اليورو "

المبحث الثالث: السياسة النقدية وتنظيم الاتحاد النقدى الأوربي

الفصل الثانى: تقييم الأداء الاقتصادى للاتحاد النقدى الأوربي

المبحث الأول: تحليل أزمات الاتحاد النقدى الأوربي

المبحث الثانى: تقييم عمل السياسات النقدية والمالية واستجابة البنك المركزى الأوربي

المبحث الثالث: البعد السياسى للأزمة ومستقبل اليورو

الفصل الثالث: اتجاهات النمو واقتياسه لبلدان الاتحاد النقدى الأوربي

المبحث الأول: تحليل الخصائص الاقتصادية لمنطقة اليورو

المبحث الثانى: محددات النمو بمنطقة اليورو

المبحث الثالث: دراسة تجريبية لمحددات النمو الاقتصادى

الفصل الرابع: التبادل المتكافىء وسياسات مقترحة لحفز النمو بمنطقة اليورو

المبحث الاول: سياسة التبادل المتكافىء لبلدان الاتحاد النقدى الأوربي

المبحث الثانى: سياسة تنسيق السياسات المالية وتكوين سياسة نقدية مثالية

الفصل الأول:

الاطار النظرى والتاريخ الاقتصادى للتكامل النقدى الاوربى

المبحث الأول: التكامل الاقتصادى النقدى فى الأدب الاقتصادى

ويتم تناول أساسيات التكامل النقدى من الناحية النظرية واهم النظريات المفسرة له مع عرض بعض صور التكامل النقدى الهامة.

نظريات التكامل النقدى

وهى تعنى ببحث جدوى إمكانية التحاق الدولة بإحدى صور الوحدة النقدية وإمكانية التخلي عن مرونة سعر الصرف وفقدان جزءا من السيادة لصالح سلطة فوق قومية تدير السيادة النقدية وتقدم نظريات منطقة العملة المثلى تفسيرات عديدة تتعلق بتلك المسألة.

١- نظرية مندل: وبنى مندل نظريته سنة ١٩٦١ وحدد معيار تحرير حركة عناصر الإنتاج وعلى رأسها عنصر العمل لتصحيح الاختلالات الخارجية عند التخلي عن سياسة سعر الصرف حال الانضمام لمنطقة عملى وهو ما تحدد أمثليتها (Mundell, 1961).

٢- نظرية ماكينون: وقدم تفسيره لأمثلية منطقة العملة بناء على فكرة درجة الانفتاح التجارى كمعيار يحدد جدوى الانضمام لمنطقة لعملة (Haris Delas, 2009).

٣- نظرية كينين: وحدد معيار تنوع الهيكل الاقتصادى لتصحيح الاختلالات حيث تستقل الصدمات فى تلك الحالة لكل قطاع أو صناعة مما يسهل معالجتها وبالتالي يمكن الالتحاق بمنطقة عملة (Haris Delas, 2009).

٤- المعايير الشاملة: مع تضارب المعايير السابقة ظهر الحاجة الى تقديم معايير أكثر شمولية وظهر معيار تماثل الصدمات والذى يستند الى تشابه الصدمات للبلدان الراغبة فى تكوين منطقة عملة، كما ظهر معيارا آخر يستند الى تجانس التفضيلات والذى يدفع تلك البلدان الى تكوين منطقة العملة أو الاتحاد النقدى (محمد فؤاد محمود، ياسمين، ٢٠٠٤)

٥- النظرية الحديثة لمنطقة العملة: وتذهب فى اتجاه آخر بحساب صافى العوائد المحققة من الانضمام لمنطقة العملة بتقدير العوائد والتكاليف وبذلك فان النظرية الحديثة أكثر شمولا من النظريات التقليدية (الغاوى، هاله، ٢٠٠٨).

الاتحادات النقدية في الأدب الاقتصادي

شهد التاريخ الاقتصادي نظما وصورا مختلفة للاتحادات النقدية في شتى بقاع الأرض كانت تستند على أساس ربط العملة بقاعدة الذهب أو الفضة ليعنى تثبيت أسعار الصرف قبل حدوث الانشقاق النقدي بانهيار نظام المعدنين أو قيام الاتحادات النقدية كرد فعل لتغيرات سياسية إقليمية مثال تندماج دولتين أو أكثر أو تفكك اتحاد أو دولة ما أو اعتماد دولة ما على عملة دولة أخرى أو كما يحدث في نظام الدولار (John Chown, 2003) وتلك أهم نماذج الاتحادات النقدية حول العالم:

- ١- أمريكا - بنما ١٩٠٤
- ٢- بلجيكا - لوكسمبورج ١٩٢١
- ٣- ليشتنشتاين - سويسرا ١٩٢٤
- ٤- منطقة الفرنك الأفريقي (Xavier De Vanssay, 1999)
- ٥- الاتحاد النقدي الألماني (Peter Bofinger, 1990)، (Xavier De Vanssay, 1999)
- ٦- الاتحاد الاسكندنافي للعملة ١٨٧٣ - ١٩٢٠ (Xavier De Vanssay, 1999)
- ٧- الاتحاد النقدي اللاتيني ١٨٦٥

المبحث الثاني: التاريخ الاقتصادي لنشأة الاتحاد النقدي الأوروبي والعملة الوحيدة "اليورو"

تأسس الاتحاد النقدي الأوروبي عبر سلسلة طويلة من الأحداث والمراحل التي كانت نتاج أفكار وطروحات واتفاقات استغرقت زمتا طويلا وعملا شاقا حتى توجت بمعاهدة ماستريخت التي أسست الاتحاد الأوروبي والاتحاد النقدي الأوروبي، وتمثل المراحل والخطوات التالية أهم المحطات التي مرت بها الوحدة الأوروبية:

- ١- الجماعة الاقتصادية الأوروبية (Richard Portes, 2001)، (لبنه، جديد، ٢٠٠٤)
- ٢- تقرير فرنر والاتحاد النقدي الأوروبي (Lastra, 2013)، (محمد فؤاد محمود، ياسمين، ٢٠٠٤)
- ٣- نظام الثعبان النقدي الأوروبي (Keith Pilbeam, 1998)
- ٤- النظام النقدي الأوروبي (Verdun, 2005)
- ٥- الوثيقة الأوروبية الموحدة (Arestis, Mc Cauley and Saweyer, 1999)
- ٦- تقرير ديبلور (Mortensen, 2013)
- ٧- معاهدة الاتحاد الأوروبي (Paul De Grauwe, 2000)
- ٨- معايير التقارب

٩- ميثاق الاستقرار والنمو (Mortensen, 2013)

١٠- التحول نحو العملة الموحدة

المبحث الثالث: السياسة النقدية وتنظيم الاتحاد النقدي الأوروبي

يعتبر اطلاق العملة الأوروبية الوحيدة " اليورو " حدثا اقتصاديا فريدا وأهمها اقتصاديا فى الوقت المعاصر ، فذاك الساحر الأوربى قد استحوذ على اهتمام الاقتصاديون وغيرهم قبل وبعد انطلاقه ، خاصة مع عظم الفترة الزمنية للاعداد له وتأسيسه ، ويتناول هذا المبحث ادارة منطقة اليورو والهيكل التنظيمى له مع التعريف بالسياسة النقدية الموحدة للاتحاد النقدي والمسئول عنها.

ماهية اليورو

كان اطلاق وحدة نقدية تجمع الدول الأوروبية حلما صعب المراس لشعوب أوربا حتى تحقق قبل انقضاء القرن العشرين تحت لواء عملة وحيدة تتداولها أوربا فى كافة معاملاتها الداخلية والخارجية واستحوذت على حصة كافية من المعاملات النقدية الدولية وأصبحت عملة احتياط دولية خلف الدولار الأمريكى الذى يهيمن على المعاملات والاحتياطيات النقدية الدولية ، ومع ذلك فان اليورو يبدو ككتلة نقدية أكثر منها عملة دولية لعدم اكتمال الوحدة الاقتصادية التامة وكذلك عدم بلوغ الوحدة السياسية بين الدول الأعضاء .

واليورو ككتلة نقدية لها توازناتها وضوابطها الحاكمة لحركتها واتجاهاتها وتأثيرها فى الاقتصاد العالمى والتجارة الدولية، وتلك الكتلة النقدية العملاقة خصائصها ، حيث اتساع دورها الدولى فى المعاملات والاحتياطيات الدولية وأنهت سيطرة الدولار فى المعاملات الدولية ، وكان لانطلاق اليورو تأثيرات عدة فى الأسواق الدولية وأحدث توازنا ملموسا فى الأسواق النقدية والمالية الدولية ليعالج الاختلالات القائمة نتيجة هيمنة الدولار الأمريكى وهو ما فشلت فيه أى عملة أخرى من الاقتراب من سيادة الدولار الأمريكى على الأسواق الدولية (محسن الخضيرى ، ٢٠٠١).

الاطار المؤسسى للاتحاد النقدي الأوروبي

١- البنك المركزى الأوربى ويتكون مجلس ادارته من المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين

إضافة الى الرئيس والمجلس العام

٢- النظام الأوربى للبنوك المركزية ويمثل السلطة النقدية ويحوى البنك المركزى الأوربى

بجانب جميع البنوك المركزية الوطنية.

٣- مجلس وزراء الاقتصاد والمالية وهو يتكون من وزراء الاقتصاد والمالية للدول

الأعضاء ويساهم فى تنفيذ السياسة الاقتصادية للاتحاد الأوربى.

استراتيجية السياسة النقدية في نظام اليورو

بعد أن تم تحديد الاحدى عشر دولة أو الموجة الأولى التى شكلت منطقة اليورو ، أسند رؤساء وحكومات تلك الدول الى مجلس محافظى البنك المركزى الأوربى تحديد استراتيجية السياسة النقدية لتنفذ داخل نظام اليورو بدءا من أول يناير ١٩٩٩ لتحقيق هدف حفظ استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية ، وهو هدف السياسة النقدية ، وقد حدد مجلس المحافظين هدف استقرار الأسعار كليا على المدى المتوسط بالأ يزيد الرقم القياسى المنسق لأسعار المستهلك عن ٢ % سنويا (Harmonised Index of Consumer Prices (HICP وهو التعريف الكمي لاستقرار الأسعار (Emmanuel Apel, 2003)

الفصل الثانى:

تقييم الأداء الاقتصادى للاتحاد النقدى الأوربى

المبحث الأول: تحليل أزمات الاتحاد النقدى الأوربى

انطلق الاتحاد النقدى الأوربى بنجاح وأصبحت اليورو عملة احتياط دولية خلف اليورو واكتسبت ثقة كبيرة في الأسواق، ولكن ذلك النجاح لم يدم طويلا أمام الصدمات الخارجية منذ الأزمة المالية العالمية التى انطلقت شرارتها من الولايات المتحدة تبعتها تكشف أزمة الديون السيادية وتفجرها بداية في اليونان وفشل الاتحاد النقدى في مواجهة تلك الصدمات على مستوى فوق القومى كما فشلت البلدان الأعضاء التصدي لتلك الأزمات على المستوى الوطنى، وتم الاستقرار على أن الاتحاد النقدى الأوربى يعانى من ثلاثة أزمات رئيسة هي:

أولا: أزمة الاقتصاد الكلى

وتظهر كافة المؤشرات الاقتصادية تباين الأداء الاقتصادى بين بلدان اليورو وانقسامها الى مجموعتين الأولى وهى بلدان المركز ذات الأداء الاقتصادى الأقوى وهى تسيطر على صناعة القرار مثال ألمانيا وفرنسا، أما المجموعة الثانية فهى بلدان الأطراف ذات الأداء الأضعف والتي تعانى الأزمات والتدهور بشكل كبير ويهدد الإفلاس بعضها مثال اليونان، إيرلندا، إيطاليا، اسبانيا والبرتغال.

وبالنظر الى معدلات النمو الاقتصادى وكانت هدفا رئيسيا لتأسيس الاتحاد النقدى بتحقيق معدلات نمو مرتفعة فان بلدان اليورو جميعا لم تدرك ذلك الهدف بعد حيث يسيطر النمو الضعيف والسلبى على أداء اقتصادات اليورو وتسبب ذلك في تراجع اقتصادات اليورو وانتشار البطالة التي سجلت أرقاما قياسية تاريخية بلغت ١٢% سنة ٢٠١٣ في منطقة اليورو اجمالا، وذلك النمو

الضعيف يؤثر على الأزمات المالية والمصرفية سلبا وترتبط تلك الأزمات بعضها بعضا في حلقة مغلقة (Munchau Wolfgang, 2013) ولذلك تبدو الأزمة في منطقة اليورو شديدة التعقيد مع انصراف بلدان الأزمة الى تكريث جهودها في علاج الأزمات المالية والمصرفية دون النظر للاقتصاد الحقيقي بوزاع من الجهات الممولة لبرامج الإنقاذ ومنها ألمانيا.

ثانيا الأزمة المالية

وهي محور الأحداث بأوروبا منذ انتقال عدوى الأزمة المالية العالمية اليها من الولايات المتحدة وفشل مؤسسات الاتحاد النقدي في معالجتها أو التنبؤ بها، وتدور تلك الأزمة في ارتفاع أعباء الديون السيادية وفشل الحكومات في السداد ومن ثم التعثر المالي لتكشف الأزمة عن سوء الأداء المالي لبلدان اليورو ولم تستفد من الائتمان الرخيص في بادئ الأمر حينما كان تقييم المستثمرون ومؤسسات التصنيف الدولية لبلدان اليورو وكأنها شيئا واحدا وذات جدارة ائتمانية قوية بصرف النظر عن وضع البلد الاقتصادي ثم انخفضت لبلدان الأزمة فيما بعد وأصبحت تكلفة الائتمان مرتفعة جدا مع انخفاض الثقة في اقتصاداتها الواهنة فارتفعت معها حجم الدين العام لغالبية البلدان وتخطت الحدود المسموح بها في الاتحاد النقدي الأوروبي، ولذا تم إقرار حزم الإنقاذ لعدد من الدول المتعثرة مثال اليونان وايرلندا وقد ارتفعت العوائد على سنداتهما الحكومية بشكل حاد (Liu Hao Chen Wang, Huabing, 2013) خاصة مع تدهور الأداء الاقتصادي لكل منها فلا سبيل أمامهما من التخلص من تدهور الأداء المالي وانهاء حالة التعثر بسهولة وهذا يؤكد على ارتباط الأزمة بالاقتصاد الكلي.

ثالثا الأزمة المصرفية

تنسم البنوك في منطقة اليورو بتعاظم حجمها بشكل كبير وقد تأثرت بأزمة البنوك في الولايات المتحدة عبر الروابط بين المؤسسات المالية في أوروبا وسوق المال الأمريكي وسببت نقص حاد للسيولة في بنوك أوروبا خاصة منطقة اليورو مع ارتباط بنوكها بتمويل جزء كبير من السندات السيادية للدول المتعثرة وتعرضها للانهياء كما هو الحال في اليونان وعلى النقيض من ذلك فقد أدى انهيار البنوك في ايرلندا الى تعرض الدولة للافلاس (Schambaugh, 2012)، فأزمة السيولة بالبنوك تتفاعل مع المشاكل والأزمات التي تحيط بمنطقة اليورو وبالتالي فان الأزمات الثلاثة تتفاعل مع بعضها وتغذى بعضها بعضا وكل الحلول الى أتت بها أوروبا تتلخص في حزم الإنقاذ في محاولة للسيطرة على أزمة الديون السيادية وإنقاذ البنوك بدون التطرق لحالة الاقتصادات الواهنة.

المبحث الثاني: تقييم عمل السياسات النقدية والمالية واستجابة البنك المركزي الأوروبي

ينطوى هذا المبحث على تقييم عمل السياستين النقدية والمالية باعتبار الأولى تدار بواسطة كيان مركزي فوق قومي وهو البنك المركزي الأوروبي الذي انتقلت إليه إدارة السياسة النقدية من البنوك الوطنية للدول الأعضاء لمنطقة اليورو وهي منطقة متباينة فيما يخص الأداء النقدي والمالي ، أما السياسة المالية فلا تزال في حوزة حكومات البلدان الأعضاء تدار على مستوى وطني مع وجود بعض القيود الحاكمة للأداء المالي طبقا لاتفاقية ماستريخت واتفاق الاستقرار والنمو لمنع الانحراف المالي ولكن ذلك لم يحدث وحدث التدهور المالي للعديد من البلدان الأعضاء مما سبب الأزمات التي تعصف بمنطقة اليورو.

ان معاهدة ماستريخت تحدد بوضوح ولاية البنك المركزي الأوروبي في المادة ١٠٥ بالحفاظ على استقرار الأسعار ويقوم ESCB بدعم السياسات الاقتصادية الهامة مع التقيد بهدف استقرار الأسعار ، ويأتى تنفيذ السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي التي تقوم على محورين ، أما الأول فهو بناء استراتيجية السياسة النقدية وتحديد سعر الفائدة المناسب لتحقيق استقرار الأسعار وفي ضوء ذلك الهدف يعرف معدل التضخم الذى ينبغى أن يكون على المدى المتوسط فى حدود ٢% طبقا لمؤشر Harmonized Index of Consumer Prices (HICP) ، أما المحور الثانى فهو يعبر عن الاطار التشغيلي وهو مجموعة من الاجراءات والأدوات لتحقيق سعر الفائدة المرجوة والنظام الأساسى ل ESCB فى مادته الثامنة عشر ينص على أنه من تنفيذ مهام النظام الأوروبي للبنوك المركزية (Stefano Micossi, 2015)، السياسة النقدية تتعرض لانتقاد شديد حول أمثلتها لبعض بلدان اليورو دون البلدان الأخرى.

ان الاتحاد النقدي الأوروبي في جوهره يعمل وفقا للوحدة النقدية دون أن تكتمل الوحدة الاقتصادية ، فكما يرى فهذا الاتحاد يقوم على سياسة نقدية واحدة تغطى دول الاتحاد النقدي كاملة في وجود بنك مركزي مشترك يدير تلك السياسة النقدية وأيضا عملة مشتركة وحيدة ، وفى ظل عدم اكتمال الوحدة الاقتصادية فان السياسة المالية والميزانية لا تدار على المستوى فوق القومى كما هو حال السياسة النقدية ولكنها لا تزال تدار بواسطة السلطات المحلية لكل بلد على حدة ، ولكن اتفاقية ماستريخت لم تهمل الأداء المالي والميزانية بشكل كامل ، فقد اهتمت بوضع معايير التقارب لتكون ذات صبغة مالية فاشترطت بالأ يتعدى العجز السنوي في ميزانية أية دولة ٣% من الناتج المحلى الاجمالي ، كما وضعت حدا أقصى للدين العام للدولة بعدم تجاوزه ٦٠% من ناتجها المحلى الاجمالي وذلك لضمان انضباط الأداء المالي للدول وعدم انحراف الميزانية ضمن معايير أخرى

يشترط تحقيقها لتأهل أية دولة أوروبية لعضوية الاتحاد النقدي الأوروبي ، ولم يتم الاكتفاء بذلك بل اتبعت بميثاق الاستقرار والنمو لضمان استدامة الوضع المالي السليم عقب الالتحاق بعضوية اليورو وتلافى أي عجز مفرط وفرض العقوبات المالية حال عدم التزام الدول بالمعايير المفروضة ، بجانب بعض العمليات والاتفاقات في مجال العملة ورؤوس الأموال والأسواق والسياسات الكلية في حقل التنسيق المالي والاقتصادي .

وفي سنوات الأزمة التي أصابت دول منطقة اليورو أظهرت أن السياسة النقدية وحدها غير قادرة على مواجهة الصدمات وانعاش الاقتصادات ، كما أظهرت مؤشرات الأداء الاقتصادي الانحرافات المالية الكبيرة لبلدان الأزمة رغم دعوات التقشف الاجبارية الإلزامية للحصول على أموال حزم الإنقاذ مثال حالة اليونان أو الاختيارية الا أن تجاوز المعايير المفروضة توحى بأنها الخيار الوحيد المتاح أو المسار الممكن رغم صعوبته في يد السلطات المحلية بعيدا عن أداة سعر الصرف والسياسة النقدية الملزمة من سلطة فوق قومية مشتركة تتمثل في البنك المركزي الأوروبي والتي سحبت من أيدي الحكومات الوطنية بشكل تام لتؤول الى المركزي الأوروبي ، ورغم أهمية معايير التقارب التي تحوى شروطا مالية الا أن الانتقادات الموجهة ترى ضرورة وجود مرونة كافية في حالات العجز أو الانكماش حتى تتمكن الدولة من التوسع وإعادة انعاش الاقتصاد بها.

ويرى فشل السياسة المالية في منطقة اليورو في سوء الأداء المالي لغالبية بلدان اليورو من حيث ارتفاع العجز السنوي في الميزانية العامة لمعدلات تتخطى حد ٣% من الناتج المحلي الاجمالي وهو الحد المقرر في اتفاقية ماستريخت بجانب أن الديون قد تخطت أيضا الحد المقرر في ماستريخت عند ٦٠% من الناتج المحلي الاجمالي لغالبية البلدان أيضا كما يتضح من الجداول بالملحق

المبحث الثالث: البعد السياسي للأزمة ومستقبل اليورو

بعد تناول المشاكل والأزمات الاقتصادية التي تعصف بالاتحاد النقدي الأوروبي يتم بحث الوجه الآخر للأزمة وهو الجانب السياسي ، حيث تلعب الدور الانتخابية والهيكل التنظيمي دورا هاما في مسار الأحداث ويحدد فلسفة حركة المعالجات والأطروحات التي تتناول مشاكل اليورو ، حيث أن الوحدة النقدية قد سبقت الوحدة الاقتصادية والسياسية فيبدو اليورو عملة بدون دولة حيث تتصارع المصالح الوطنية لكل دولة في فرض مصلحتها الخاصة على حساب بقية البلدان وبما يعنى هيمنة السياسة الوطنية على الاقتصاد في إدارة الاتحاد النقدي الأوروبي ، كما يبدو من عملية اتخاذ القرارات سيطرة عدد محدود من الدول على مصير منطقة اليورو بأكملها.

ان عدم اكتمال الوحدة يعنى غياب الحكومة الاتحادية التي تدافع عن مصالح الاتحاد النقدي الذي يحمل آمالا بتقديم منافعا كبيرة للبلدان الأعضاء جراء الوحدة ، ولكن أدى غياب الترابط السياسى الكافى وهيمنة السياسة المحلية الى وجود ما يسمى بمعضلة السياسة والتي قد تهدد حياة اليورو اذا ما استمر تضارب السياسة والاقتصاد فترات طويلة ومن ثم زيادة الأعباء الاقتصادية وسوء توزيعها على كامل أعضاء الاتحاد النقدي الأوربي.

وكان لقرار دولتا ألمانيا وفرنسا بمبدأ مشاركة الدائنون من القطاع الخاص في تحمل خسائر الديون السيادية رغم اعتراض البنك المركزي الأوربي في أكتوبر ٢٠١٠ والذي أدى الى رفع تكلفة التمويل لمعظم البلدان الأعضاء ومنها ايرلندا التي فقدت الوصول للأسواق بعدها بأسابيع ثم البرتغال وسمى ذلك بخطأ Deauville وذلك القرار تعبيراً عن سوء إدارة الأزمة لمنطقة اليورو حيث ثبتت فائدته لألمانيا صاحبة الاقتراح (Athanasios Orphanides, 2014) وهو تعبيراً عن التصميم غير المكتمل للوحدة النقدية وضعف البنيان المؤسسى وسيطرة مصلحة الحكومات على المستوى الوطنى على حساب الاتحاد النقدي الأوربي ومن ثم عدم اكتمال الاندماج الاقتصادي المطلوب.

وعن مستقبل الاتحاد النقدي الأوربي فهو في ظل بقاء الأوضاع الحالية دون حلول جذرية يرفع تكلفة الوحدة النقدية وقد يؤدي في نهاية الأمر الى تفككه أو إعادة بنائه وتعد السيناريوهات المحتملة.

الفصل الثالث:

اتجاهات النمو واقتياسه لبلدان الاتحاد النقدي الأوربي

المبحث الأول: تحليل الخصائص الاقتصادية لمنطقة اليورو

لأجل اندماج أعضاء منطقة اليورو ، ألزمت اتفاقية ماستريخت البلدان الأعضاء بتحقيق المعايير المالية حتى تتأهل دول الموجة الأولى لعضوية الاتحاد النقدي الأوربي ، ثم أتبعها بميثاق النمو والاستقرار لضمان استمرارية هذا الالتزام كى يتحقق التقارب الاقتصادي داخل التكتل ، ولكن فى حقيقة الأمر فان تلك المعايير لا تعطى صورة كاملة عن حقيقة التقارب كونها معايير مالية فقط ولم تهتم الاتفاقية بخصائص وهيكل الاقتصاد الكلى للبلدان الأعضاء كالنمو والبطالة والتشغيل والانتاجية ومعدل التبادل الدولى . ولذلك يهتم هذا المبحث ببحث تلك الخصائص الاقتصادية لدول منطقة اليورو بفرض أن أزمات منطقة اليورو فى أساسها ترجع لقصور الاقتصاد الكلى فى عدد

من الدول الأعضاء مع المقارنة بمثيلاتها من الدول المتقدمة ذات الوزن الاقتصادي النسبي الكبير عالميا كاليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وتم تحليل المؤشرات الاقتصادية التالية وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي ومكتب الإحصاءات الأوروبي يوروستات واستخلاص أهم السمات والخصائص الاقتصادية لمنطقة اليورو والبلدان الأعضاء

- ١- تطور الناتج المحلي الاجمالي لبلدان الاتحاد النقدي الأوروبي.
- ٢- اجمالي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
- ٣- اجمالي الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
- ٤- التغير في حجم الواردات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
- ٥- التغير في حجم الصادرات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
- ٦- التضخم، وفقا لمؤشرات HICP .
- ٧- اجمالي الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
- ٨- صافي الإقراض/الاقتراض العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
- ٩- اجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
- ١٠- ميزان الحساب الجاري.
- ١١- معدل البطالة.
- ١٢- معدل النمو.

المبحث الثاني: محددات النمو بمنطقة اليورو

وفى هذا المبحث يتم دراسة محددات النمو الاقتصادي بالاتحاد النقدي الأوروبي مع القياس التجريبي لأهم المحددات المؤثرة على النمو حتى يمكن تقديم الحلول والمعالجات اللازمة للأزمات المثارة بالاتحاد النقدي الأوروبي والخروج من حلقة تلك الأزمات.

- ١- معدل التبادل الدولي (عبدالخالق، جودة، ٢٠١٢)، (Nishat Fatima, 2010) .
- ٢- القدرة التنافسية (Roland L.Martin, 2004) .
- ٣- الاستثمار الأجنبي المباشر .
- ٤- الانفاق العسكري (الحسيني، اسراء، ٢٠١٢).
- ٥- الانفاق العام (أبو عيدة، عمر، ٢٠١٤).
- ٦- إنتاجية العمل.
- ٧- الدين الحكومي.
- ٨- الانفاق على البحث والتطوير.

المبحث الثالث: دراسة تجريبية لمحددات النمو الاقتصادي

وتهدف الدراسة التجريبية الى بحث وقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية التي يرى أنها ترتبط بها بشكل كبير حتى يمكن استخلاص النتائج وتقديم التوصيات والحلول الممكنة
البيانات والمتغيرات

تم الاستناد الى البيانات المنشورة من قبل IMF ، Eurostat للحصول على البيانات المطلوبة لاستكمال البحث التجريبي لعينة مكونة من تسعة عشر دولة هي جميعا أعضاء الاتحاد النقدي الأوربي عن الفترة من ٢٠٠٣ وحتى سنة ٢٠١٤
وسيتم الاعتماد على المنهج التحليلي واستخدام بعض برامج الحاسب المتخصص SPSS وذلك من أجل اختبار صحة الفرض البحثي ، حيث اختبار دالة الانحدار المتعدد التالية

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \beta_7 X_7 + e$$

Y = Growth النمو

TOT(Terms of Trade) = X₁ معدل التبادل الدولي

PRO(Labour Productivity) = X₂ إنتاجية العمل الحقيقية

INF(Inflation) = X₃ التضخم

INV(Investment) = X₄ الاستثمار

GOV Debt(Government Debt) = X₅ الديون الحكومية

R&D(Research and Development) = X₆ الانفاق على البحث والتطوير

GOV EXP(Government Expenditure) = X₇ اجمالي الانفاق العام

e (Random Error) الخطأ العشوائي

الفروض

- أن قصور الأداء فيما يخص الاقتصاد الجمعي هو جوهر أزمات الاتحاد النقدي الأوربي.
- وجود علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي ومعدل التبادل الدولي، إنتاجية العمل والإنفاق على البحث والتطوير.
- وجود علاقة عكسية بين متوسط الأجور ومعدل التبادل الدولي.

اختبر الباحث النموذج القياسى المقترح لقياس العلاقة بين النمو الاقتصادى كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة السبعة التي تمثلت في معدل التبادل الدولى ، إنتاجية العمل ، معدل التضخم السنوي طبقاً لمؤشر HICP الخاص بمنطقة اليورو ، اجمالى الاستثمار ، اجمالى الديون الحكومية ، اجمالى الانفاق على البحث والتطوير و اجمالى الانفاق العام، وقام الباحث بالتحقق أولاً من عدم وقوع نموذج الانحدار المقدر في أي مشكلة من مشاكل القياس والتي قد تنشأ نتيجة لتخلف أحد فروض طريقة المربعات الصغرى (OLS) التي تستخدم في تقدير نماذج الانحدار ومن أهم تلك المشاكل مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، مشكلة الإزدواج الخطي واعتدالية الأخطاء العشوائية ويمكن عرض نتائج تحليل الانحدار على النحو التالي:

حيث تم الإعتماد على برنامج Spss Ver.20 في إجراء التحليلات الإحصائية، وإستخدم الباحث طريقة تحليل الانحدار Enter Regression بهدف الوصول إلى أي المتغيرات التفسيرية لها تأثيراً على المتغير التابع وكذلك إبراز نسبة مساهمة كل متغير مفسر للعلاقة بالمتغير التابع، وذلك كما يلي:

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار β	قيمة t	الدلالة Sig	VIF
المقدار الثابت	١٢.٧١٤	٤.٨٦٤	٠.٠٠٠	
X1	٦.٨٧١-	٦.١٨١-	٠.٠٠٠	١.٣٨١
X2	٠.٩٠٥	١٥.٦٤٧	٠.٠٠٠	١.٣٨٥
X3	٠.٠٠٣	٠.٠٣٨	٠.٩٧٠	١.٥٤٨
X4	٠.١٦٩	٣.٦٥٥	٠.٠٠٠	٢.٣٨٣
X5	٠.٠٢٨	٤.٠٤٩	٠.٠٠٠	٢.٧٣٤
X6	٠.٨٧٣	٣.٥٢٥	٠.٠٠١	٢.٠٧٨
X7	٠.٢٧٢-	٦.٠٨٩-	٠.٠٠٠	٣.٧٩٩
معامل التحديد = ٧٦.٧ %				
قيمة F = ٩٣.٣ دلالة F = ٠.٠٠٠				
قيمة اختبار Durbin-Watson = ١.٩٧٥				
دلالة اختبار كولمجروف سمينروف = ٠.١٣٣				

الاستنتاجات

لقد اختبر النموذج العلاقة بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع وسبعة متغيرات مفسرة هي معدل التبادل الدولي، إنتاجية العمل، التضخم، الاستثمار، الدين الحكومي، الانفاق على البحث والتطوير و الانفاق الحكومي لعينة مكونة من تسعة عشر دولة هم أعضاء الاتحاد النقدي الأوروبي عن الفترة من ٢٠٠٣ الى سنة ٢٠١٤ ، وأثبت النموذج من خلال معادلة الانحدار معنوية المتغيرات المفسرة عدا واحدا هو التضخم وبقوة تفسيرية للنموذج تبلغ ٧٧% تقريبا، ويعنى ذلك ارتباط النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو بالمتغيرات الستة المفسرة وينبغى بحث سبل الإفادة من تلك العلاقة لتعظيم مستويات النمو بمنطقة اليورو كونها مخرجا متاحا لكسر حلقة الأزمات وتكون نقطة انقلاب لمرحلة تتسم بالنمو والرواج الاقتصادي.

الفصل الرابع:

التبادل المتكافىء وسياسات مقترحة لحفز النمو بمنطقة اليورو

المبحث الأول: سياسة التبادل المتكافىء لبلدان الاتحاد النقدي الأوربي

يتناول هذا المبحث قضية التبادل الدولي وبحث إمكانية رفع عوائده لبلدان الاتحاد النقدي الأوربي حتى تتوازن المنافع المحقة جراء التبادل بين بلدان المركز والأطراف بمنطقة اليورو كسياسة مقترحة لحفز النمو لمنطقة اليورو حتى يتحسن الأداء الاقتصادي الكلى لها وتخرج أوروبا من عثرتها وتبدأ في ولوج مرحلة التوسع والانتعاش الاقتصادي وتسجيل معدلات النمو المرتفعة ويتناول هذا المبحث تحليل سياسة التبادل المتكافىء المقترحة نظريا وتطبيقيا.

قضية التبادل الدولي

استحوذت قضية التبادل الدولي على قدر كبير من البحث والتحليل لتفسير طبيعة التبادل الدولي من ناحية العوائد المحققة من وراءه وكيفية توزيعه على البلدان الأطراف وسعت معظم البحوث في تفسير حالة التبادل اللامتكافىء بين بلدان العالم لصالح دول المركز على حساب دول الأطراف وهو التقسيم الذى أطلقه سمير أمين لتمييز بلدان العالم من حيث القوة الاقتصادية ، وفى نفس الاطار قدم امانويل Arghiri Emmanuel دراسته عن التبادل اللامتكافىء Unequal Exchange والذى يعنى أن قيام التجارة يؤدي الى تحويل فائض القيمة من بلدان تتمتع بأجور منخفضة الى أخرى ذات أجور مرتفعة عن طريق معدل التبادل الدولي.

وقد بنى امانويل نظريته على فروض أن عدم قابلية عنصر العمل للتحرك بين البلدان وإمكانية انتقال عنصر رأس المال يعنى وجود معدل واحد للربح ، بجانب أن رأس المال من انتاج العمل وليس عنصرا أوليا للإنتاج كما هو الحال في نظرية نسب العناصر (هكشر-اولين)، أن الأجر يتحدد بعوامل تاريخية حيث يسود وجود أجرا مرتفعا في البلدان المتقدمة أعلى من نظيره في البلدان المتخلفة ، وأخيرا فان الاستهلاك في مجموعه غير متوقف على الأسعار النسبية للسلع وتعمل نظرية امانويل ليقدم صورتين للتبادل على أنهما يعبران عن حال التبادل بين بلدان العالم فميز الصورة الأولى بحالة تساوى الأجر في البلدين المتبادلين مع اختلاف التركيب العضوى لرأس المال (٢٤) وبتحويل القيمة الى أثمان فتكون ساعة من العمل الكلى للدولة التى ترتفع فيها التركيب العضوى لرأس المال (الدول المتقدمة في أغلب الأحوال) تستحوذ على منتجات أكثر مما تحصل عليها دولة ذات تركيب عضوى لرأس المال أقل في الأسواق الدولية وهذا التبادل اللامتكافىء يبرره تفاوت الإنتاجية في الدولتين ، أما الصورة الأخرى فيقصد بها تساوى التركيب العضوى لرأس المال مع اختلاف معدلات الأجر بين الدولتين بما يعنى تشابه طرق الإنتاج في الدولتين ومع ذلك تحصل الدولة المتخلفة التى تتمتع بأجر أقل بمنتجات أقل عن الدولة المتقدمة ذات الأجر الأعلى لنفس ساعة العمل في السوق الدولية وهو ما يؤكد سميير أمين أيضا مع سيادة علاقة احتكارية بين الدولتين نتيجة لعوامل تاريخية وارتباطها بالتبعية التكنولوجية واحتكار التكنولوجيا من قبل الدول المتقدمة (جودة عبدالخالق، ٢٠١٢).

التبادل المتكافىء

لقد قدمت نظرية الاقتصاد الدولى تفسيرات عدة لقضية التبادل التجارى الدولى وتوزيع منافعه ونقل الثروات والقيمة عبر البلدان والتي سببت التفاوت الكبير في مستويات الدخل والرفاهية بين بلدان العالم منذ القرن الخامس عشر حيث بدأت بالموجات الاستعمارية والاستيلاء على الثروة عنوة من قبل الدول المستعمرة وافقار دول العالم الضعيف أو الثالث ثم تحولت مع التقدم الانسانى والحضارى وانتهاء الحقبة الاستعمارية الى شكل جديد من خلال تحويل شروط التبادل وإرساء نظاما دوليا للنقد والمدفوعات الدولية وتدفق رؤوس الأموال أو ما يعرف بتسوية المدفوعات الدولية وفقا للنظام الاقتصادى الدولى الجديد الذى أدى الى انقسام سكان الأرض الى بلدان العالم المتقدم والنامى ، وقد تباينت تلك التفسيرات التى تناولتها المدارس الاقتصادية المختلفة منذ عهد الكلاسيك والنيوكلاسيك وقد رأوا أن التجارة الدولية أو التبادل الدولى يؤدى الى تقارب مستوى الرفاهية حتى استقرت عند ايمانويل وسمير أمين ، وقد أسهمت تلك المدارس بأفكار وأطروحات ونظريات تناولت بالتفسير والتحليل موضوع التبادل الدولى والنفع من التجارة الدولية

حتى ظهرت فكرة التبادل اللامتكافىء لايمانويل وسمير أمين حتى تم الاستقرار أكاديميا على وجود التفاوت الكبير بين دول العالم المتقدم وتعرف وفقا لأمين بدول المركز ومع دول العالم النامي وعرفه أمين بدول الهامش ، وتستمر الأولى في الاحتفاظ بالنفع والعوائد الأكبر جراء قيام التجارة والتبادل الدولى على حساب الأخيرة ليظل غنى الدول المتقدمة سببا في فقر الدول الفقيرة (John Brodin, 2006) .

ولهذا يتم تقديم مقترح التبادل المتكافىء كجالة خاصة داخل بلدان الاتحاد النقدى الأوربي مع التطبيق العملى.

المبحث الثانى: سياسة تنسيق السياسات المالية وتكوين سياسة نقدية مثالية

ذكرنا أنفا أن أزمات اليورو تنحصر أساسا في ثلاثة انتهينا من أولها وهى أزمة الاقتصاد الكلى وقضايا النمو وتم تحديد اتجاهات النمو تجريبيا والحصول على استدلالات هامة كانت هي السبيل نحو تقديم معالجات تمس تلك القضية باقتراح نموذج التبادل المتكافىء ، وهذا المبحث يختص بالوجه الآخر من الأزمة حيث الأزمات المالية والمصرفية التي تعصف باليورو ورغم أنها نتاج تدهور الأداء الاقتصادى الكلى الا أنه وبالضرورة معالجة تلك الأزمات وإعادة النظر في السياسة النقدية والمالية في الأجلين القصير والمتوسط لايقاف حركة التدهور المالى والمصرفى وإعادة الثقة في اليورو ولأن أزمات اليورو الثلاثة تغذى بعضها البعض وحتى يتم الإصلاح والتعديل بشكل كامل.

وعلى هذا فيتم بحث عدد من المقترحات الهامة لمعالجة الأزمات المالية والمصرفية بواسطة السياسة النقدية والمالية.

السياسة النقدية

وهى ذات تأثير كبير جدا داخل الاتحاد النقدى الأوربي حيث أنها تكاد تكون الشىء الوحيد المتكامل كليا بالاتحاد النقدى الأوربي حيث أنه في ظل سياسة نقدية واحدة تؤول الى سلطة فوق قومية فقدت معها كافة البلدان آلية سياسة سعر الصرف للتعديل ومع معدل تضخم محدد يلتزم به كافة البلدان الأعضاء لم تستطع كافة التكيف مع تلك الظروف حيث واجهت البلدان المتعثرة أزمات ومشاكل مصرفية ومالية جراء تلك السياسة التي لم تمكنها من التعديل في الأجل القصير حتى تفاقمت الأزمة في العديد من بلدان اليورو وامتدت حتى أصبحت أزمة عامة تستلزم العلاج لتجنب مزيد من التدهور ويعنى تكلفة أكبر تقع على كاهل بلدان الاتحاد النقدى الأوربي وبمعنى أدق ارتفاع تكلفة الوحدة النقدية والابتعاد عن الأهداف المحددة في الاتفاقية الحاكمة ، وتكمن

مشاكل السياسة النقدية في جمودها بشكل كبير ولا توجد مرونة كافية أمام بلدان الأزمة للتحرك نحو التعديل حال مواجهة الصدمات المتماثلة أو غير المتماثلة.

وحيث أن الاتحاد النقدي الأوربي يعيش أزمة مصرفية قوية تؤثر سلبا على الجهاز المصرفي وحالة البنوك و عملها ومركزها المالي بجانب مشاكل السياسة النقدية الخانقة لاقتصادات البلدان المتعثرة فيتم بحث مقترحات للتعديل تركز على إيجاد مرونة أكبر للبلدان المتعثرة عبر آلية للتعديل على المدى القصير بما تسمح للبلدان المتعثرة التكيف مع الصدمات بشكل آني تحت اشراف مؤسسات الاتحاد النقدي، وتلك هي الآليات المقترحة:

١- آلية مرونة المعدل الأمثل لاستهداف التضخم

٢- استكمال بناء الاتحاد المصرفي الكامل

٣- اصدار سندات اليورو الموحدة

السياسة المالية

١- تطوير آلية الاستقرار الأوربي

٢- زيادة الانفاق العام ورفع مستوى الطلب الكلى

٣- تنسيق أوثق للسياسات المالية

٤- اجراء إصلاحات هيكلية

٥- اجراء تعديلات تشريعية وقانونية

المراجع

الكتب

* جودة عبد الخالق (٢٠١٢) : " الاقتصاد الدولي من المركز الى الهامش " ، الطبعة السادسة ، دار النهضة العربية.

* فؤاد أبو ستيت (٢٠٠٤) : " التكتلات الاقتصادية فى عصر العولمة " ، الدار المصرية اللبنانية.

* محمد رشدى ابراهيم مسعود (٢٠٠٩) : " توحيد العملات النقدية وأثره فى اقتصاد الدول المتقدمة والنامية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعى والاقتصاد الاسلامى) " ، دار النشر للجامعات.

* محسن أحمد الخضيرى (٢٠٠٠) : " اليورو (الاطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة) " ، مجموعة النيل العربية.

* مغاورى شلبى على (٢٠٠٠) : " اليورو (الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم) " ، الطبعة الأولى ، مكتبة زهراء الشرق.

١ - محمود عارف (٢٠٠١) : " الدخل القومى " : التوازن الجمعى ومقتضيات السياسة ، مكتبة المدينة ، الزقازيق

* بيلا بلاسا : " نظرية التكامل الاقتصادى " ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة.

* محمد عبدالسميع عنانى (٢٠٠٩) : " التحليل القياسى والاحصائى للعلاقات الاقتصادية " (مدخل حديث باستخدام SPSS) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية

الرسائل العلمية

* ياسمين محمد فؤاد محمود (٢٠٠٤) : " المنطقة المثلى للعملة والاتحاد النقدى الأوروبى (تقييم الآثار على اقتصادات دول حوض البحر المتوسط مع دراسة خاصة بمصر) " رسالة دكتوراة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

* لبنة جديد (٢٠٠٤) : " السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة (تشابه المقدمات واختلاف النتائج) ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين ، سوريا.

* هاله سمير عبدالحميد الغاوى (٢٠٠٨) : " انعكاسات الاتحاد النقدى الأوروبى على مصر مقارنة بدول البحر.

الدوريات والتقارير

* المعهد العربى للتخطيط (٢٠٠٩) : " التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادى الاقليمى " ، العدد الواحد والثمانون.

* البنك الأهلى المصرى (٢٠١٣) ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث والستون ، العدد الثانى.

* منى كمال (٢٠١٠) : " الاطار النظرى للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية " ، جامعة لندن.

References

A – Books

- 1-Paul R. Krugman and Maurice Obstfeld, "International Economics, Theory and Policy", sixth edition, World Student Series, U.S.A, 2003.
- 2- Paul De Grauwe," Economics of Monetary Union ", four edition, Oxford University Press, 2000.
- 3- H.M Scobie, "European Monetary Union, The Way Forward", first edition, European Economics and Financial Centre, Routledge, London, 1998.
- 4- Peter Robnson, "The Economics of International Integration", fourth edition, Routledge, London and New York, 1998.
- 5 - Barry Eichengreen and Jeffry A Frieden, " The Political Economy of European Monetary Unification", second edition, West Press, U.S.A, 2001.
- 6 - John Chown, "A History of Monetary Unions", first edition, London and New York, 2003.
- 7- Arestis Phillip, McCauley Kevin and Sawyer Malcolm, "From Common Market to EMU: A Historical Perspective of European Economic and Monetary Integration, University of East London, February 1999.
- 8- Rosa M Lastra and Victor Louis Jean, "European Economic and Monetary Union: History, Trends and Prospects", Queen Mary University of London, 2013.
- 9 - Emmanuel Apel, "Central Banking Systems Compared: The ECB, The pre-EURO Bundesbank, and the Federal Reserve System", first edition, London and New York, Routledge, 2003.

- 10 - Iliana Zlocha Christy, "Economic Policy in Eastern Europe, Were Currency Boards A Solution", first Published, Praeger Publishers . U.S.A, 2000.
- 11 - Dora Gyorffy: Institutional trust and economic policy lessons: from the history of the euro, Central European University Press, Budapest – Newyork, 2013.
- 12 - The monetary policy of the European Central Bank, European Central Bank, 2011.

B – Academic Journals

- 13 - Jay C. Schambaugh: The euro's three crises, Brookings papers on economic activity, spring 2012.
- 14- Hofmann, Christian, Fordham: A legal analysis of the Eurozone crisis, Journal of corporate & financial law, vol.18,no.3.2013.
- 15 - Bhowmik Debesh: Euro crisis: The concept of political economy, political economy journal of India, Vol. 22, No.1, January-June, 2013.
- 16 - Carchedi Guglielmo: From the Crisis of Surplus Value to the Crisis of the Euro, World review of the political economy, vol.3, issue.3.
- 17 - Holland Dawn, Kirby Simon: Is there a resolution to the euro area debt crisis?, National Institute economic review, Nov, 2011 .
- 18 - Orphanides Athanasios: The euro area crisis: Political over economic, Atlantic economic journal, October,2013.
- 19 - Munchau Wolfgang: The euro at a crossroads, the cato journal, vol.33, No.3, Fall, 2013.
- 20 - Paul De Grauwe: The financial crisis and the future of the Eurozone, Bruges European Economic, policy Briefings, This paper was written for he occasion oft he 9th European Economy Lecture that took place at the College of Europe on 27 October 2010.
- 21- Schmieding Holger: Tough love: The true nature of the Eurozone crisis, Business economics, Vol. 47, No. 3, July 2012.

22- Corell Richard, Herzog, Ernst, Mueller Stephan: Where will the euro crisis take us to germany's third attempt?, world reviw of political economy, Vol. 3, No.1, Spring 2012.

23- Fischer Hartmut, Neaman Elliot and others: Why the Greek meltdown became a Eurozone crisis, Journal of diplomacy and international relations, Vol.12, No. 2, Summer 2011.

C – Papers

24- Silvia Sgherri and Edda Zoli: Euro area sovereign risk during the crisis, IMF Working Paper, WP/09/222, October 2009.

25 - Sebastian Dellepiane: European economic crisis: Ireland in comparative perspective.UCD School of Politics and international relations,Washington, September 2010.

26 – Shaw Steve: Euro Zone banking union: An update, the RMA Journal, Vol.96, No.9, June 2014.

27 – Liu Hao Chen, Wang Huabing: The effect of Eurozone crisis on euro zone ADR pricing, Journal of international business research, Vol.12, No.1,2013.

Abstract:

The main purpose of this thesis to study the problems and crises of the European monetary union to research and analysis and then make proposals and studied experimentally using econometrics approach whereas the crisis of the European monetary union confined mainly in three crises, the first is a macro economic crisis which is mainly in the weak and sometimes negative growth crisis in addition to rising unemployment rates significantly and recorded levels in the euro zone, and the second is fiscal crisis which is found in sovereign debt problems and poor fiscal performance of the countries of the monetary union, which rose with the public debt rates exceeded the allowable limit significantly, while the third crisis is banking crisis whereas banks in the European monetary Union countries facing major liquidity crisis which is linked to the fiscal crisis and sovereign debt and both are affected significantly weak economic performance or macroeconomic crisis for euro zone countries means that any radical solutions to these crises should pass through improvement and recovery its economic performance and reduce the gap between center and periphery countries in the euro zone and therefore the researcher purpose motivate of the economic growth, equal exchange policies and other proposed policies for remediate euro zone crisis using econometric approach.